

من رجل يعرف عاربه وقال اعطيل عندا فلما كان الفد ذهب الغالب
 واخذة بشواذنه واستعمله في ان الطور لاهمان عليه هاتية عن ابراهيم
 ابن يوسف لكن في الحجة وغيره انه ضمن جوارب نبتة لما يجذبها فقال
 كنت اعرفها لامته انه العرف مستحوا بين الناس ان لا يدبر في الجواز
 ملكا لا امارة لا يقبل قوله امارة لانه الظاهر كذبه وان لم يكن الفرق كذرا وق
 تارة وتارة فالتقول فيه به يقين كما لو كان اكثر مما يجذبها فان الفرق
 له اتفاق **قال** وولي الصفة **قال** فيما ذكر وفيما عيه الاجنبي بعد الموت
 لا يقبل الابنية ثم وهبها بغيره وتقدم في باب المهد والاشياء كل ابي ادعي
 الرضا الامانة التي مستحرة قبل قوله بيمينه كالقوع اذا ادعي له والوكيل
 وانما كذا ادعي الضر في ايام الوقوف عليهم يعني من الاولاد والفقراء وانما
 واما اذا ادعي الضر فالي وظل ايضا المترتبة فلا يقبل قوله في حق ارباب
 الوفا يقبل لكن لا يقبل ما انكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه
 في محاسنة ابن زياد قلت وسع في الوقف على المولى ابي السعود استحسنه
 المحم وافرقة ابيه فليحفظ وسواء كان في حياة مستحبه او بعد موته الابن
 الوكيل بقبضه الدين اذا ادعي بعد موته المولى انه قبضه ودفعه له في
 حياته لم يقبل قوله الابنية بخلاف الوكيل بقبضه الفدية كودبته قالت
 قبضتها في حياته وهلكته وانكرت الورثة او قال دفعها اليه فانه يصدق
 لانه يقضي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبضه الدين لانه يو جب الضمان
 على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وثالثه الولو الجارية قلت
 وظاهره انه يصدق لاحق في حق نفسه ولا يصدق في حق الموكل وقد اثنى بعضهم
 انه يصدق في حق نفسه لانه حق الموكل وحمل عليه الكلام الولو الجارية قلت
 عند الفول **فروغ** اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية فلا يجاز
 انفسح بغير احد ههنا مات وعليه دين وعنده وديته بغير عيها فالتركة

بينهم

بينهم باخصص استاجر بعيرا الي مكة فعلى الوهاب بوف ابحار بوق علي اذا فلما
 والحجي لان رها فله استعار اية لا الاسلاك استرضه ثورا فاجتاز
 عليه الاثر لم يقبل لانه عاربه عرفا استمارا رضايه يبي ويسكن واذا
 خرج فالبا للدار فله ان اجوز لها مقدار السكنى والبنا المستر لان
 الامارة قبله بلا عوض فكانت اجارة عومي وفسدت بغيره الهدية وكذا
 لو شرط الخراج على المستقيم بجملة القيد لا كجدة انه يصدقه الا في سنة
 معلومة بعدل معلوم ثم يارشه باء الخراج منه استعار انا با فوجد فيه
 خطا اصح ان علم رضى صاحبها ولا ياتم بترها الا في القدر ان اصلحه
 واجب بخط مناسيب وفي الوهاب نية يقول
 وسفر لي في اصلاحه مستفيدة يجوز اذ اعولاه لا يتاثر
 وفي ضمانها يهاوي بميريس بكل اخذها الاعمال وعمل الوهاب النقي
 وهل فاهب لابن جودان رجوعه وهل نوع ما ضيق المال كجودان
كتاب الهبة وجه المناسبة ظاهره اية التفضل على الوهاب
 ولو قيل مال وشرعا **تليل العينة** ما لا يبلع عوضه لان عدم شرط فيه
 واما تليل الدين من غير من عليه الدين فانه امره بقبضه حتم اجزويها
 اليه هبة العينة **وسبب الرادة المحذورة** وهو كعوضه وهدية محتجة
 وحسن ثا واخره قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم وله
 الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايما اذ حبل الدين بالشر
 كل خطية لهاية وهي سذوبة وهو ايضا قال صلى الله عليه وسلم جهادوا
 تعابوا وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة
 صبي ومرتفق ولو كانتا قور لربط صحتها بالموهوب بان يكون مقبوضا
 لا غير سماع مما غير مشغول كما يستصح **وكما هلك الاعيان والقبول**
 كما سيجي وحكمها نبوت الخلق الموهوب له غير لازم فلما الرجوع والفسخ

اعرض